

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

لهذا الكتاب إخوة كبار عن أئمة الفقه الإسلامى شهدنا فيهم جلال الفقيه إذ يهب حياته في سبيل العدل والحرية والعلم وفي الصفحات التالية بطولات أخرى في هذه السبيل، فالأمر لا تتقدم إلا بفيض من العدالة والعلم والحرية، ويستوى في ذلك أمر العمل الخاص أو العام أو الدولة.

وهذه دراسات في العظمة لمصريين وأجانب نظهرنا على ما في أمتنا العربية من القوة والفتوة، كلما دعته الأحداث استجابات رجال من مستواها، وهى دراسات مقارنة تشهد أن نجوم العدالة فيها تجرى في فلك واحد مع أمثالها في أمم الغرب، وكثيراً ما تكون المبع وأروع. ولقد أسقطنا من الحساب مالا يدخل من نهج هذا الكتاب كالعمل مع الأحزاب أو السياسة الدولية ولذلك كانت الإشارات إلى عبد العزيز فهمى وسعد زغلول كالفلتات، والأول كان رئيساً لحزب سياسى أدى دوره في النصف الأول من القرن، وسيبقى عمله كرئيس أول لمحكمة النقض في انتظار من يستظهره من رجال القانون، والثاني سيبقى عمله لمصر والشرق مثلاً كالنجوم التى يمشى الناس في هداها.

في سنة ١٩٢٣ وضعت مصر أول دساتيرها في هذا القرن واستبدلت به ثورة يوليو ١٩٥٢ دستوراً آخر.

وفي ١٥ مايو سنة ١٩٧١ بدأت مصر حركة تصحيح تنغيا سيادة القانون. واتخذت سمنها بإصدار الدستور في ١٣ سبتمبر ١٩٧١. وكان من مفاخره أن يتضمن باباً من أبوابه الخمسة عنوانه «سيادة القانون». وأن يستفتح الباب بنص ينبئ عن العصر الجديد يقول (سيادة القانون أساس الحكم في الدولة).

وهذا أصبح الخروج على القانون زعزعة لأساس الحكم وأمتت سيادة القانون مسئولية عامة تقع على رجل القانون في المقام الأول.

ولم يعد مطلوباً من رجال القانون أن يثوروا أو يقتتلوا، ليدافعوا عن الدولة والأمة. وإنما غدا عليهم أن يدرسوا، وأن يجتهدوا ليقدموا دولتهم وأمتهم. وللمجتهد أجران إن أصاب وأجر

لو أخطأ. ولا تثريب عليه، إلا أن يفرض في الاجتهاد لبلاده، وهو ضحية من ضحايا التقاعس، وإن تخيل أنه بمنجاة من الخطر. ولقد طالما علمنا التاريخ ما في السلبية من ضرر وقصر نظر. لقد فتح الميادين أمام رجل القانون نصوص واضحة في أبواب الدستور لحماية الحقوق والحريات، صاغها رجال عمليون يطبون لأمراض التجارب الماضية التي عاجلتها حركة التصحيح بنزاهة كاملة. فسيطر «مبدأ المشروعية» في كل أبواب الدستور لحماية الشعب والمؤسسات التي فوض إليها العمل في خدمته وتحقيق أهدافه.

وتتجلى قداسة الحقوق والحريات في كل أبعادها، وتمكين الناس من حمايتها، في نصوص تجعل ظرف الزمان كله، وظرف المكان كله، في خدمة الحقوق والحريات.

فالأول - (مادة ٥٦) - لا تسقط جريمة الاعتداء على الحقوق والحريات مهما طال الزمان ويوجب الضمان فيها على الدولة.

والثاني - (مادة ٧١) - يبيح الشكوى من العدوان لأى إنسان، أينما كان، ولو لم يقع الاعتداء عليه بذاته، وهذا أصبح الدفاع عن الحريات مسئولية عامة يتحملها كل إنسان في الداخل أو الخارج.

أما القضاء فقد صيره الدستور «سلطة قضائية» مستقلة وحاطها بكل الضمانات المطلوبة لها، يلوذ الناس بها، ويحملون مسئولية الدفاع عنها. يستوى في ذلك المحكومون والحكام، فما الأخيرون إلا يد الشعب القابضة على السلطة عاملة ناصبة في خدمة الذين اختاروهم، والذين يدفعون لهم أجورهم، وتنفصل بالعرق جباههم في شتى المجالات.

ولقد بدأ الدستور فخص الإدارة بنص مقطوع القرنين في نظم الإدارة فحمى عمالها من العزل إلا بعد تأديب (المادة ١٤).

وأصبحت النقابات والاتحادات بحكم الدستور ملزمة بالدفاع عن حريات أعضائها وحقوقهم (مادة ٥٦).

وكذلك المشرعون من أعضاء مجلس الشعب خصهم الدستور بنص (١٣٦) يمنع حل مجلس الشعب إلا بعد استفتاء الشعب، فإن وافق على حل المجلس انحل... وإلا نزلت السلطة التنفيذية عند رأى الشعب.

بهذا النهج الدستورى المتكامل تحقق التوازن بين السلطات. وسدت أى ذريعة للعسف، وتفتحت الأبواب للأمن والنصفة وحق على القضاء أن يجعلوها حقاً مشاعاً للناس، بالأحكام والقرارات، ويتوخوها في إدارة الجلسات، وخارج الجلسات، ويسبقوا إليها رجال المحاماة. ولقد قلنا قبل ما نكرره اليوم «إنه لم يك مصادفة أن كانت التماثيل التي أقامها الشعب

لرجال قانون»^(١) وقلنا «كان القضاء دائماً في المستوى الذي أرادته منه أمته، والمحاماة العظيمة أو السليمة تجعل القضاء عظيماً وسليماً»^(٢).

والمحاماة والقضاء هما العجلتان اللتان تحملان موكب العدالة في الأمة. وهما وجهان لعملة واحدة يتداولها أصحاب الحقوق، ويتبادلها المحامون والقضاة، وكل منهما مؤهل للأخرى. ومن طبيعة الأشياء كان أول رؤساء محكمة النقض ثاني النقباء. وكان أول وكلائها محامياً. وأن يعمل الاثنان - عبد العزيز باشا فهمي وعبد الرحمن سيد أحمد باشا - مع النقيب الأول إبراهيم الهلباوى بك سنوات طويلة. وكان محمد عبده - زعيم الإصلاح الديني - قاضياً، وقاسم أمين - زعيم الإصلاح الاجتماعي - محامياً عن الحكومة ثم قاضياً، وطلعت حرب - الزعيم الاقتصادي - محامياً، ومصطفى كامل زعيم الحزب الوطني محامياً، وخليفته محمد فريد محامياً ثم رئيساً للنيابة. أما سعد زغلول زعيم النهضة الوطنية في سنة ١٩١٩ فكان - كما يقول عن نفسه - أول إنسان في المحاماة بمصر انتخب قاضياً.

وفي ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٠ افتتح رئيس محكمة النقض المصرية أولى جلساتها فقال «إن سرورى يا حضرات القضاة وافتخارى بكم ليس يعدله إلا افتخارى بحضرات إخوانى المحامين الذين أعتبرهم كما تعتبرونهم أنتم عماد القضاء وسناده. أليس عملهم هو غذاء القضاء الذى يحييه؟ ولئن كان على القضاء مشقة كبرى فى البحث للمقارنة والمفاضلة فإن على المحامين مشقة كبرى فى البحث للإبداع والتأسيس.

وليت شعرى أى المشقتين أبلغ عناء وأشد نصيباً. لا شك أن عناء المحامين فى عملهم عناء بالغ لا يقل البتة عن عناء القضاة فى عملهم. بل اسمحوا لى أن أقول إن عناء المحامى - ولا ينبئك مثل خبير - أشد فى أحوال كثيرة من عناء القاضى لأن المبدع غير المرجح». وكان طبيعياً كذلك أن تبلغ إصلاحات الثورة بعد سنة ١٩٥٢ أوجها بالقانون، وأن يستفتح التصحيح فى سنة ١٩٧١ بأن يعلن سيادة القانون واستقلال القضاء فى الدستور.



ولئن ظهر من منهج الكتاب ومحتوياته أنه أعد ليسد فراغاً فى أبواب الدفاع عن الحريات، إن ظهور الطبعة الحالية بعد أربعين عاماً ونيف من التجارب التى مرت بها أمتنا، هو فى حقيقة أمره دعوة للتمسك «بالمشروعية» وللدفاع عنها والقضاء بها. فهذه هى صيحة التصحيح الذى أخذنا بأسبابه.

• (١) تطوير التشريعات فقرة ١٤٢.

• (٢) توحيد الأمة العربية فقرة ١٥٢.

والمشروعية كهيئة العقد الذى يتفرط إذا سقطت واحدة من حياته، سواء بالسكوت أو بالتهاون فهي بحاجة إلى اليقظة الدائمة، من المحاكم، التى لا تنام، كىما يجعل الشعب يصحو أو ينام، فى أمان واطمئنان، وهو المطالب بالسهر على حقوقه وحياته ومنها استقلال القضاء. ولقد أتيج للمؤلف أن يعمل فى خدمة القضاء، وفى خدمة الدولة، أكبر قدر من عمله فى ساحة العدالة. ومن واجبه أن ينبه على أمور:

١ - إن الدولة فى كل عصر من العصور تعمل لاستقلال القضاء ولتحقيق العدالة. فالقضاء هو السلطة التى تحفظ للسلطتين التنفيذىة والتشريعية اختصاصاتها وتكفل الردع لكل من يتعدى عليها.

٢ - إن الحالات التى يخرج فيها الإجراء الحكومى عن القانون مرده إما إلى خطأ فى الوقائع أو جهل فى الموضوع، وإما إلى انحراف بالسلطة يقع فيه عدد قليل جداً من الموظفين الكبار أو الصغار.

٣ - إن الدولة كانت وستبقى ترحب بكل تصحيح تصدر به الأحكام، فإذا حيل بين القضاء وبين التصحيح قامت الأمة بحركة التصحيح، فأعادت للقضاء سلطانه. واستقلال القضاء أحد حريات الشعب وأكبر حقوقه الطبيعية وكل اعتداء عليه جريمة لا تسقط.

٤ - إن الشعب فى حاجة دئمة إلى فن يقوم القضاء بدوره فى حماية الحقوق، قدر ما يحتاج القضاء إلى الشعب فى ضمان استقلال القضاء، وإذا فرط القضاء فى حماية الأمة كان تفریطه وارداً على سبب وجوده.

٥ - إن دور المحاماة فى هذا المعترك طليعى. فالمحامى أول قاضى للقضية. وأول من يكتب فيها ورقة. وأول صوت يرتفع بطلب الحق. وإذا ضعف الطالب ضعف المطلوب. والقاضى بوظيفته وسنه وطبعه (محافظ). أما المحامى فهو بحكم مهنته ومهمته والشباب الغالب فى جماعته «منطلق ومبدع». ومن ذلك يمد إلى الجماهير بكل سبب. ويقود الطليعة فى التقدم، وبالتضحية والنزاهة كان للمحاماة مركزها فى كل مجتمع.

٦ - إن الترخيص فى صدد إعارة القضاء ونديهم فى داخل البلاد للوزارات أو الإدارات أو المؤسسات والشركات يجعل القاضى يجعل سائر الموظفين، زماناً يطول أو يقصر، وتتسع فيه مخالطته للجمهور أو تضيق، فتعرو فكره أو فكر الناس عنه أثارة من أجواء أصحاب الحاجات وأرباب الوظائف، ولا تبقى له العزلة الواجبة والابتعاد عن المتقاضين. وإذا ترك العنان للتوسع فقد يتأثر فكر القضاة وفكر الناس والموظفين فى صدد القضاء، فلا جرم إن الاستقلال الذى قرره الدستور لا يكون مصوناً قدر ما تمنى أن يكون. والأصل سد الذرائع.

وليس البحث عن تحويل القضاة إضافات مالية مبرراً لحرمان الأمة والقضاء من تطبيق الدستور في كماله.



ولقد كان لازماً أن تدفع مصر إلى الوجود رجالاً ذوى مواهب يسدون حاجتها للدفاع عن الحقوق والحريات. وأن يضاف إلى المحامين الثلاثة الذين ظهرت تراجمهم في الطبعة الأولى من محامى النصف الأول لهذا القرن، محام رابع هو مصطفى مرعى برز في مصر في الربع الثالث من القرن - فتلاقت فيه حاجة القضاة والمحامين إلى القدوة من محام رقا إلى الذروة في الدفاع عن سيادة القانون، فكان قطعة من تاريخ جيله، جمعت بين الأمانة والقوة في القضاء أو في المحاماة، وصورت للناس جلاله العدالة، وبسالة المحاماة، وخصوبة الفكر القانوني، كلما اجتمعت النزاهة والاقتدار.

وفي الطبعة الحالية يبرز محام خامس هو السنهورى، خلف للمحاماة والقضاء والجامعات تراثاً عالمياً في سيادة القانون وفي سدة القضاء، جمعته بالمحامين المصريين أصرة وثقى من العدا لقصر الملك.



ألا وإن النصر الذى كتبه الله لمصر في أكتوبر سنة ١٩٧٣ ما كان إلا ثمرة واحدة من ثمرات الحرية والعدالة اللتين كفلها الدستور. فلنصنع ما صنعنا من التمكين للدستور. ولنذكر أن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها، وأنها إذ تنتصر بالشجاعة، لا تحيا ولا تبقى إلا بالعدالة. والأهم لا تنهزم ما بقيت فيها «إرادة الانتصار»^(١).

(١) ظهر هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة ١٩٤٦، باسم المحامين الثلاثة (الهللاوى - مارشال هول - هنرى روبرت) في جرائم واغتيالات القرن العشرين) وربما كان ظهوره باسمه الحالى مطابقة لمقتضى الحال. وفي الأعوام الأخيرة ظهر جزءان من مذكرات سعد زغلول أضافا إلى تاريخ الهللاوى مواقف ستظهر بعض آثارها في الطبعة الحالية.